



العسدد (٣١)، عبدد خياص الجيزء الأول، فبيرايير ٢٠٢٥، ص ص ٢٦١ - ٢٩٠

دور التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا

إعسداد

نسيم بنت عبود العميري ـ اماني بنت فهد العازمي خديجة بنت عبد الله القبانى ـ حياة بنت صالح المديهيم

باحثات دكتوراة - قسم السياسات التربوية - كلية التربية - جامعة الملك سعود

د/ أمل بنت عبد الله الكليب

استاذ اصول التربية المشارك - قسم السياسات التربوية كليـــة التربيــة - جـامعــة المـلك سعــود

دور التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهــة نظــر طــالبــات الــدراســات العليـــــا

(نسيم العميري - أماني العازمي - خديجة القباني - حياة المديهيم $)^{(*)}$ د * امل الكليب $^{(**)}$

ملخصص

هدف البحث الي الكشف عن دور التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التتمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا ، واستخدام المنهج الوصفي المسحي ، وتكونت عينة البحث من (٣٥) طالبة من طالبات الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة الملك سعود ، وقامت الباحثات ببناء الاستبانة ، وتوصل البحث الي أن هناك توافقًا عامًا في الآراء، حيث أن أغلب العبارات حصلت على درجة "موافقة"، مما يعكس رضا معتدل حول التوجهات العامة للنظام التعليمي الماليزي، مع وجود بعض النقاط السلبية ، وأن العينة تتفق بشدة على ضرورة تلبية التعليم العام لاحتياجات سوق العمل ودعم أهداف التنمية الاقتصادية ، وأن دور التعليم العام في دولة ماليزيا يعد حجر الزاوية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وهو ما تبين من خلال آراء وتجارب طالبات الدراسات العليا في كلية التربية، ولقد أظهرت النتائج أن التعليم العام لا يقتصر على تزويد الطلاب بالمعرفة الأكاديمية فحسب، بل يمتد ليكون أداة استراتيجية لتبلية احتياجات السوق المتغيرة وتعزيز القدرات الاقتصادية للبلاد.

الكلمات المفتاحية: دور التعليم العام بدولة ماليزيا، أهداف التنمية الاقتصادية، طالبات الدراسات العليا

177

^(*) باحثات دكتوراة، قسم السياسات التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

^(**) استاذ اصول التربية المشارك، قسم السياسات التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

The Role of Public Education in Malaysia in Achieving Economic Development Goals from the Perspective of Graduate Students

Naseem Al-Amiri & Khadija Al-Qabbani & Amani Al-Azmi & Hayat Al-Madhihim & Dr. Amal Al-Kulaib

Abstract/7

The aim of the research is to discover the role of public education in Malaysia in achieving economic development goals from the perspective of graduate students, employing researchers for visual descriptions, from (35) female graduate students at the College of Education at King Saud University, and they helped the questionnaire, and the research concluded that there is a general agreement in policies, as the statements received a degree of "agreement", indicating moderate satisfaction with the general sound trends of Malaysian education, with some negative points, and that starting to start meeting public education to the needs of the labor market aims to achieve economic development goals, and that the role of public education in Malaysia is the cornerstone for achieving economic development goals, which is indicated by the opinions and experiences of graduate students in the College of Education, and it is noted that the results of public education are not limited to providing students with specialized academic knowledge, but extend to be a basic tool for the basic foundations of changing cells and economic benefits for the country.

Keywords: The role of public education in Malaysia, economic development goals, graduate studies

مقسدمسة:

إن التعليم في العالم الإسلامي له تاريخ طويل وعريق يمتد لقرون عديدة، وفي العصر الحديث، تواجه أنظمة التعليم في بعض من الدول الإسلامية تحديات عديدة، منها نقص الموارد، وتفاوت مستويات التعليم، وارتفاع معدلات التسرب، وبالرغم من ذلك هناك جهود مستمرة من الحكومات والمؤسسات التعليمية لتحسين جودة التعليم، وتطوير المناهج، وتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم، وتشير بعض الدراسات إلى أن التعليم الإسلامي لا يزال يحظى بأهمية كبيرة، حيث يتم التركيز على تعزيز القيم بجانب التعليم الأكاديمي.

وتُعد ماليزيا إحدى دول العالم الإسلامي، وهي دولة تقع في جنوب شرق آسيا، تشتهر بتنوعها الثقافي والديني، ويعتبر التعليم في ماليزيا من الأولويات الوطنية، حيث يتم الاستثمار فيه لتطوير النظام التعليمي وتقديم برامج تعليمية ذات جودة عالية. تشتهر البلاد بوجود نظام تعليمي متعدد اللغات، يشمل التعليم باللغة المالاوية والإنجليزية، ويتيح للطلاب دراسة دولية، وتسعى الحكومة الماليزية إلى تعزيز أهداف التنمية الاقتصادية من خلال التعليم، حيث يتم التركيز على تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) لتحضير الطلاب لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين (World Bank group, 2018).

وضمن ذلك السياق أشار محمد وجولتكين (٢٠١٨) إلى أن الاهتمام بالنظام التعليمي في ماليزيا بدأ بعد الاستقلال؛ حيث اهتمت الحكومة الماليزية بتطوير نظام تعليمي شامل يسعى لتحقيق تعليم عالي الجودة للجميع، واتخذت خطوات جادة لتوسيع نطاق التعليم على مختلف المستويات، مع التركيز على تنمية الجيل الناشئ وتقديم تعليم متكامل يربط بين التعليم العام والمهنى؛ لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

وتعتبر ماليزيا التعليم أحد الركائز الأساسية في استراتيجيتها التنموية؛ حيث وضعت وزارة التربية الماليزية برامج تعليمية تهدف إلى تحسين نوعية التعليم وتعزيز الوصول إليه، خاصة في المناطق الريفية، ووفقًا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٠، يُعزى جزء كبير من النمو الاقتصادي في ماليزيا إلى الاستثمارات في التعليم، حيث ساهمت في زيادة مستوى المعيشة، ويشير التقرير إلى أن تعزيز التعليم الأساسي والثانوي كان له أثر كبير في توفير فرص عمل

أفضل، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وتشجع الحكومة الماليزية على توفير برامج تعليمية في المجالات التقنية لتلبية احتياجات الاقتصاد المتنامي (World Bank, 2020).

وبناءً على ما سبق، وفي ظل الاستراتيجيات الحكومية الماليزية المتزايدة نحو تحسين جودة التعليم لتعزيز العملية التنموية، فقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور التعليم العام بماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة الملك سعود.

مشكلية البحيث.

أشارت دراسة علوش (٢٠٢١) إلى أن التعليم يؤدى دورًا أساسيًا في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، حيث يساهم في تحسين مهارات المخرجات التعليمية وزيادة إنتاجيتهم، وتشير التقارير إلى أن زيادة الاستثمار في التعليم ترفع معدلات النمو الاقتصادي بنسبة تصل إلى ١٪. ومن هذا المنطلق، ركزت ماليزبا على تطوير نظامها التعليمي كجزء من استراتيجيتها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

بالرغم من أهمية التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، إلا أن هناك تحديات تواجه نظام التعليم العام في ماليزيا في تحقيق هذه الأهداف بفعالية، ومن بين هذه التحديات محدودية التمويل، ونقص التركيز على المهارات العملية المطلوبة في سوق العمل، وارتفاع نسبة التسرب من المدارس، حيث تشير البيانات إلى أن نسبة من الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس العامة لا يكملون التعليم حتى المرحلة الثانوبة، ما يحد من مهاراتهم وقدرتهم على المساهمة في سوق العمل بشكل فعال، وهذا يؤثر على جاهزيتهم للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية (World Bank, 2020).

ومن هنا يُعد التعليم أداة محورية في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز المهارات المطلوبة في سوق العمل. ومع ذلك، يبقى السؤال حول مدى كفاءة النظام التعليمي الماليزي في تلبية متطلبات أهداف التنمية الاقتصادية. لذا، فإن مشكلة الدراسة تتبلور في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما دور التعليم العام بدولة ماليزبا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية؟

أسئله البحث:

انطلاقا من السؤال الرئيس السابق فإن البحث الحالي يسعى إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- ١ ما واقع التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية؟
- ٢- ما الأساليب المناسبة للتعليم العام بدولة ماليزيا؛ لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من
 وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية؟
- ٣- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة، تُعزى لمتغيري (البرنامج، التخصص الأكاديمي) حول دور التعليم العام بماليزبا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؟

أهداف البحسث:

يتمثل الهدف الرئيس من هذا البحث في الكشف عن دور التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية، وينبثق منه الأهداف الفرعية التالية:

- ١- التعرف على واقع التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية؟
- ٢- التوصل إلى الأساليب المناسبة للتعليم العام بدولة ماليزيا؛ لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية؟
- ٣- الكشف عن الفروق ذات الدلالة الاحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة، تُعزى لمتغيري (البرنامج، التخصص) حول نظام التعليم بدولة ماليزيا لأهداف التنمية الاقتصادية؟

أهميحة البحث:

تتضح أهمية الدراسة الحالية في الجانبين: العلمي (النظري)، والعملي (التطبيقي)، كما يلي:

أولًا: الأهمية النظرية (العلمية):

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعرض واقع التعليم العام في دولة ماليزيا، ودوره
 في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- تسهم في رسم خارطة بحثية متعلقة بنظام التعليم العام والتنمية الاقتصادية من خلال المقترحات البحثية التي يمكن تنفيذها من أجل فهم أعمق لدور نظام التعليم العام في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- من المؤمل أن تكون هذه الدراســة إضــافة للمكتبة العربية في مجال دور التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، لقلة الدراسات في هذا المجال على حد علم الباحثات.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية (العملية):

- يستفيد منها مؤسسات التعليم العام ووزارة التعليم في رسم الخطوط العريضة للدور الذي يلعبه التعليم العام في عملية التنمية الاقتصادية.
- يستفيد منها صناع القرار في المملكة العربية السعودية؛ حيث تتفق مع رؤية ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى الوصول إلى مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح.
- يؤمل أن تفتح هذه الدراسة مجالات بحثية جديدة يمكن أن يتناولها الباحثين في دراسات مستقبلية حول دور التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

مصطلحات البحث

التعليم العام (Public Education):

عرفه شحاته والنجار (٢٠٠٣) بأنه "التعليم الذي تشرف عليه الدولة في مرحلة التعليم قبل الجامعي ويشمل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي بأنواعه المختلفة " (ص ١١٧).

وتعرفه الباحثات إجرائيا بأنه التعليم الذي يسبق المرحلة الجامعية ويشمل المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية في مدارس دولة ماليزيا.

التنمسة الاقتصادسة (Economic Development):

تُعرف بأنها "عملية تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء" (عجمية وآخرون، ص ٨١).

وتعرفها الباحثات إجرائيا بأنها استمرار تحسن مستوى المعيشة وجودة الحياة وزيادة رفاة أفراد المجتمع نتيجة الجهود المبذولة من قبل دولة ماليزيا.

حدود البحسث:

اقتصر تطبيق هذه الدراسة على الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية: تمثلت الحدود الموضوعية للدراسة الحالية في الكشف عن واقع نظام التعليم العام في دولة ماليزيا، بالإضافة إلى الأساليب المناسبة للتعليم العام بماليزبا؛ لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- الحدود المكانية: اختصرت الحدود المكانية للدراسـة الحالية على طالبات الدراسـات العليا في جامعة الملك سعود.
 - الحدود الزمانية: طُبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول لعام ١٤٤٦ه/ ٢٠٢٤م.

الإطار النظرى:

يشتمل هذا المحور عرضًا مفصلًا للأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، والمتمثلة في الإطار النظري المرتبطة بالدراسة الحالية، فالإطار النظري يتكون من ثلاثة مباحث تتناول، واقع نظام التعليم العام بدولة ماليزيا؛ أهداف التنمية الاقتصادية بدولة ماليزيا؛ وبعض النظريات المرتبطة بالموضوع.

المحور الأول: واقع نظام التعليم العام بدولة ماليزيا:

نظام التعليم في ماليزيا يشمل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. التعليم الابتدائي إلزامي ويستمر لمدة ست سنوات، يليه التعليم الثانوي الذي يستمر لثلاث أو أربع سنوات. تسعى الحكومة إلى تقديم تعليم شامل ومتوازن لجميع الطلاب بدون تفرقة، مما يعكس أهمية التعليم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية(Ministry of Education Malaysia, 2022).

وبواجه التعليم في ماليزيا تحديات عديدة، منها الفجوة بين المناطق الحضربة والربفية، والتي تؤثر على جودة التعليم. بحسب تقرير البنك الدولي (٢٠٢٠)، يعاني الطلاب في المناطق الربفية من نقص الموارد التعليمية والتدريب المناسب للمعلمين، مما ينعكس سلبًا على نتائجهم الأكاديمية. ومع ذلك، هناك جهود مستمرة من الحكومة الماليزية لتحسين جودة التعليم ومخرجاته، وذلك من خلال إدخال تكنولوجيا التعليم وتطوير المناهج الدراسية (World Bank, 2020).

وفي السنوات الأخيرة، قامت الحكومة الماليزية بتنفيذ العديد من الإصلاحات، بما في ذلك "خطة التعليم الماليزية" التي تهدف إلى رفع معايير التعليم وتحقيق العدالة في الوصــول إلى التعليم الجيد، وتتضمن هذه الإصلاحات تحديث المناهج وتدريب المعلمين وتعزيز استخدام التكنولوجيا في الفصول الدراسية، (Ministry of Education Malaysia, 2021; OECD, 2022).

وأشار خليل وآخرون (٢٠٢٢) إلى أن المؤسسات التعليمية في ماليزيا تحرص بصورة مستمرة على توفير الدعم اللازم لتمويل برامج التنمية المهنية للمعلمين، والعمل على تطوير معارفهم ومهاراتهم، وبتم تشجيع المعلمين لمتابعة الدورات في المجالات المختلفة، وذلك لمواكبة التجديدات التربوبة الحديثة.

واستنادًا على ما سبق يتضح أن واقع نظام التعليم العام في ماليزيا يواجه تحديات عدة، مثل تفاوت الجودة بين المناطق الحضربة والربفية، حيث يؤثر نقص الموارد والمرافق على تحصيل الطلاب. رغم ذلك، توجد فرص كبيرة لتحسين النظام، مثل دمج التكنولوجيا في التعليم وتطوير المناهج لتلبية احتياجات السوق الحديثة. الحكومة الماليزية تبذل جهودًا مستمرة لتحسين الجودة وتعزيز التجربة التعليمية، مما يعكس التزامها بتوفير تعليم شامل وعالى الجودة للجميع، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المحور الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية بدولة ماليزيا:

تتمثل هذه الأهداف في الآتي: (World Bank group, 2018؛ عزازان، ۲۰۱۷):

■ تحقيق حالة الدخل المرتفع: تسعى ماليزبا إلى أن تصبح دولة ذات دخل مرتفع بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٨، مع التركيز على تحسين جودة النمو الاقتصادي وشموليته واستدامته.

- التنمية المستدامة: تم إدماج أجندة الاستدامة في خطة التنمية الاثني عشر (12MP) ، حيث يُعتبر تنفيذ ممارسات الاقتصاد الدائري أحد الأولويات الرئيسية، وتهدف هذه الخطة إلى تحسين الوعي الاجتماعي وتعزيز الابتكار في المجالات المستدامة.
- تعزيز النمو الشامل: يُعتبر تحسين المعيشة وخلق فرص العمل لجميع شرائح المجتمع جزءًا أساسيًا من الأهداف الاقتصادية، بهدف تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن المجتمعي.
- التعليم والتدريب: هناك تركيز على تحسين مستوى التعليم والتدريب المهني لتمكين الأفراد من الحصول على وظائف أفضل؛ مما يعزز من فرص العمل، ويقلل من الفقر على المدى الطوبل.
- تحقيق النمو الشامل: يتضمن ذلك تنفيذ برامج تنموية تستهدف الفئات الأكثر احتياجًا، مما يساهم في توزيع الثروات بشكل أكثر عدلاً عبر المجتمع.

ومما سبق يتضح أن أهداف التنمية الاقتصادية في ماليزيا تتمحور حول تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، مع التركيز على تحقيق حالة الدخل المرتفع وتقليل الفقر، وتسعى الحكومة إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال برامج تعليمية واجتماعية تستهدف الفئات الأكثر احتياجًا، مما يسهم في تقليل الفجوات الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية، علاوة على ذلك، تركز السياسات على تحسين التعليم والتدريب المهني لتلبية احتياجات سوق العمل، مما يعزز من فرص العمل وبساهم في التنمية الاقتصادية.

المحور الثالث: نظريــة رأس المــال البشـــري وتفســـير العلاقــة بين التعليم وأهداف التنمية الاقتصادية:

أشار علي ويعقوب (٢٠٢١) إلى أنه على الرغم من أن نظرية الاستثمار البشري لم تتبلور كنظرية شاملة إلا بعد أبحاث ثيودور شولتز، فإن جذور هذه المفاهيم تعود إلى القرن الثامن عشر. فقد ظهرت محاولات في تلك الفترة لجذب الانتباه إلى أهمية العنصر البشري وتحديد مكونات رأس المال البشري، بما في ذلك إدخال مهارات الأفراد كأحد هذه المكونات. وتركز النظرية على استثمار الموارد البشرية لتحسين المهارات والإنتاجية الفردية، وتقدير قيمة رأس المال

البشري لتحديد أهميته الاقتصادية. كما تتناول الأبعاد المختلفة لهذا الرأس المال، هذا الاهتمام المتزايد برأس المال البشري يؤكد أن الأفراد ليسوا مجرد موارد اقتصادية، بل يُعتبرون أصولًا بشربة ذات قيمة كبيرة للمجتمع، مما يعكس أهمية تحسين مهاراتهم وتطوير قدراتهم لتحقيق النمو الاقتصادي، وأكد على أهمية اعتبار مهارات ومعرفة الأفراد أشكالًا قابلة للاستثمار، من وجهة نظره، وبالتالي يُعتبر رأس المال البشري أحد مرتكزات تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

وبناء على ما سبق فإن نظرية رأس المال البشري تعتبر التعليم استثمارًا ضروربًا يُسهم في تحسين القدرة الإنتاجية للأفراد، مما يؤدي إلى نمو الاقتصاد بشكل عام، وعندما يكتسب الأفراد مهارات جديدة ومعرفة، فإنهم يصبحون أكثر قدرة على المساهمة في سوق العمل وتحقيق الدخل، وتؤكد هذه النظرية أيضًا أن التعليم لا يؤثِر فقط على الأفراد، بل يمتد تأثيره إلى المجتمع ككل من خلال زيادة الإنتاجية العامة، تحسين الابتكار، وتقليل معدلات الفقر. ويذلك، يُعتبر التعليم وسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

الحدراسات السابقسة:

تم استعراض عدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، والمتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، وقُسمت الدراسات على محورين: المحور الأول: الدراسات التي تناولت واقع نظام التعليم العام بدولة ماليزيا، والمحور الثاني: الدراسات التي تناولت أهداف التنمية الاقتصادية بدولة ماليزيا، وتم عرض الدراسات في كل محور وفق ترتيب زمني، بدءًا من الأقدم فالأحدث، مع اتباع منهجية موحدة لعرض الدراسات السابقة:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت واقع نظام التعليم العام بدولة ماليزيا:

دراسة العازمي (٢٠١٨) بعنوان: "واقع التعليم متعدد الثقافات في النظام التعليمي الماليزي".

هدفت إلى التعرف على تجربة ماليزيا في التعامل مع التعليم متعدد الثقافات، مع التركيز على تنفيذ السياسات التربوية التعليمية في سياق التنوع الثقافي والأديان المختلفة. تُبرز الدراسة أهمية فهم كيفية تطبيق هذه السياسات من خلال المناهج والأساليب التدريسية، وكذلك كيفية تدريب وتهيئة المعلمين والعاملين في المدارس للتعامل مع التعددية الثقافية لدى الطلاب، ولتحقيق هذا الهدف، اتبعت الدراســة المنهج الوصــفي، مســتخدمة الطريقة النوعية في جمع وتحليل البيانات. تم جمع المعلومات عبر تحليل المحتوى، حيث أُجريت عملية الترميز (Coding)والتصنيف باستخدام ١٣١ بطاقة، تم تنظيمها وفقًا لمواضيع محددة. عينة الدراسة شملت وثائق من دراسات ومؤتمرات ومقالات علمية، وبلغ عددها ١٤ وثيقة. وأظهرت النتائج أن السياسات التعليمية في ماليزيا تُحقق متطلبات التعددية الثقافية، مع التركيز على تعزيز الوحدة بين الجماعات العرقية. كما تُعزز هذه السياسات مفهوم التواصل بين الثقافات المختلفة، مما يزيد من التسامح والتفاعل الاجتماعي. ومع ذلك، تبيّن أن قادة المدارس والمعلمين يفتقرون إلى التدريب والتطوير المهني اللازم للتعليم المشترك بين الثقافات، مما يشير إلى ضرورة تحسين الاستراتيجيات التعليمية لضمان توفير فرص متساوية للجميع.

دراسة عيداروس وعبده (٢٠١٩) بعنوان: "الخبرة الماليزية في تطوير وحدات التدريب بمدارس التعليم العام وإمكان الإفادة منها في مصر".

هدفت إلى تقديم مقترحات لتطوير وحدات التدريب والجودة في مدارس التعليم العام في مصر، مستندة إلى الخبرة الماليزية. استخدم الباحثون المنهج المقارن لاستكشاف أوجه الشبه والاختلاف بين النظامين، وخلصوا إلى أن التجربة الماليزية في هذا المجال تتميز بإدارة لامركزية، وميزانيات مخصصة، وبرامج تدريبية شاملة تستخدم التكنولوجيا الحديثة وتركز على تطوير المعلمين مهنياً. كما تتعاون هذه الوحدات باستمرار مع مؤسسات مثل كليات التربية ومراكز التدريب. على النقيض، تواجه مصر تحديات في تفعيل وحدات التدريب، أبرزها محدودية الإمكانات، وضعف كفاءة المشرفين، وضعف التخطيط. اقترحت الدراسة عدة تحسينات، منها إنشاء "مركز تدريب مهني معتمد" داخل المدارس، واستحداث مسمى وظيفي جديد لأخصائي وحدة التدريب، وتوفير التمويل والصلاحيات اللازمة لتلك الوحدات، مع السماح لها بتقديم برامج تدريبية مدفوعة خلال العطلات الدراسية، وذلك لزبادة مواردها.

دراسة خليل وآخرون (٢٠٢٢) بعنوان: "التنمية المهنية الإلكترونية لمعلم التعليم الثانوي في ماليزبا وإمكانية الإفادة منها في مصر".

هدفت إلى الكشف عن الخبرة الماليزية في التنمية المهنية الإلكترونية لمعلم التعليم الثانوي وذلك بهدف الاستفادة منها في تطوير التنمية المهنية الإلكترونية لمعلم التعليم الثانوي

بمصـر، ولتحقيق ذلك تم اسـتخدام المنهج المقارن. وأسـفرت النتائج عن تعدد وتنوع أسـاليب وبرامج التنمية المهنية الإلكترونية في ماليزبا؛ تعدد وتنوع مصادر تمويل التنمية المهنية الإلكترونية ماليزبا؛ التخطيط الجيد لنظام التنمية المهنية الإلكترونية لمعلم التعليم الثانوي بماليزيا؛ كما أظهرت النتائج أنه يتم تفعيل التنمية المهنية الإلكترونية في مصر وماليزيا من خلال مشاركة وتعاون الهيئات والوزارات الأخرى مع وزارة التعليم مما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة والارتقاء بمستوى أداء المعلم ومن ثم الارتقاء بالمؤسسة التابع لها.

دراســة قرنى (٢٠٢٢) بعنوان: "آليات تعليم ربادة الأعمال في مراحل التعليم العام بماليزبا وإمكانية الإفادة منها في مصر".

هدفت إلى الاستفادة من خبرة ماليزبا في تطبيق تعليم ربادة الأعمال بمراحل التعليم العام بمصر في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيه؛ ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار المنهج المقارن بمدخله الوصفي، حيث يتم من خلاله التعرف على أهم ملامح تعليم ربادة الأعمال في ماليزيا على ضوء القوى والعوامل المؤثرة، والتعرف على تعليم ربادة الأعمال في مدارس التعليم العام في مصــر، وتحليل واقع المشكلة في ضوء القوى والعوامل الثقافية التي تفسره وتقف ورائه، للخروج بقواعد ونتائج عامة يمكن تعميمها، ومن ثم الوصول لأنلة الاستفادة لتطبيق تعليم ريادة الأعمال في مراحل التعليم العام بمصر في ضوء خبرة دولة ماليزيا وبما يتفق مع ثقافة المجتمع المصري، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الآليات أهمها: إعداد خطط واسـتراتيجيات شــمولية تهدف إلى إدراج تعليم ريادة الأعمال وتضمين مهارات القرن الحادي والعشرين في كافة جوانب النظام التعليمي، غرس مهارات التفكير، والمهارات الشخصية ومهارات تكنولوجيا المعلومات في المناهج الدراسية الموجودة بمراحل التعليم العام حيث تؤدي تلك الآلية على المدى الطويل إلى تعزيز قدرات الطلاب كقوة عاملة مؤهلة وقادرة على تلبية احتياجات سوق العمل والتوظيف، الدعوة لمشاركة أصحاب المصلحة (القطاع العام/ الخاص، المصانع، المؤسسات المالية، منظمات التعليم غير الربحية) في وضع برامج ومناهج تعليم ريادة الأعمال بالتعاون مع وزارات التربية والبحث العلمي. دراســة ســينار (Ciner, 2023) بعنوان: "التحديات التعليمية في ماليزيا: تدني جودة التعليم في اقتصاد متنام".

هدفت إلى الكشف عن التحديات التي تواجه التعليم الماليزي، وتم استخدام المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج أن حوالي ٢٠٪ من الطلاب الماليزيين في سن ١٥ عامًا لا يحققون معايير الكفاءة الأساسية في القراءة والرياضيات والعلوم، مما يعكس ضعف الأداء الأكاديمي مقارنة بالمعايير الدولية مثل اختبارات Pisa ومن بين العوامل المؤثرة سلبًا، ضعف تدريب المعلمين، حيث إن غالبية المتقدمين لبرامج التربية لم يحققوا المؤهلات اللازمة، مما ينعكس سلبًا على جودة التعليم. كما أشارت الدراسة إلى أن النظام التعليمي في ماليزيا يعاني من مركزية كبيرة، مما يحد من المرونة في المناهج التعليمية ويضعف قدرة المدارس على تلبية احتياجات طلابها بفعالية، وخاصةً في المناطق الريفية التي تعاني من نقص التمويل بدرجة كبيرة.

المحور الثانى: الدراسات التى تناولت أهداف التنمية الاقتصادية بدولة ماليزيا:

دراسة علوش (٢٠٢١) دراسة بعنوان: قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في ماليزيا".

هدفت إلى التعرف علي دور التعليم في حفز أهداف التنمية الاقتصادية في ماليزيا، وارتكز منهج البحث على منهج البحث العلمي الاستقرائي، وكذلك علي المنهج التحليلي عند تحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة في مجال دراسة أثر الإنفاق علي التعليم علي النمو الاقتصادي في ماليزيا، والمنهج القياسي في شقه التحليلي. وأظهرت النتائج وجود علاقة اليجابية بين التعليم وبين التنمية الاقتصادية في دولة ماليزيا. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية في ماليزيا، وذلك بعد تحدي تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، والحاجات الاجتماعية الأخرى التي تنمو مع زيادة النمو السكاني؛ ويعمل النمو الاقتصادي المتصاعد وتحسين الجودة التعليمية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

دراسة محمد وجولتكين (٢٠٢١) بعنوان: "التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: المجال التعليمي أنموذجًا".

هدفت إلى التعرف على تجربة ماليزيا في استخدام التعليم كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تبرز كيفية تطوير المناهج التعليمية لتعزيز الوعي بالقضايا البيئية

والاجتماعية، وتعتمد الدراسة على منهج تحليلي يشمل جمع البيانات من مصادر متعددة، وتظهر النتائج تقدمًا ملحوظًا في تحسين جودة التعليم، مما يسهم في إعداد جيل مدرك للتحديات البيئية. توصىي الدراسة بتعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدنى لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاع التعليمي، وتواصل ماليزيا تعزيز التنمية المستدامة من خلال التركيز على مشاريع تعليمية مبتكرة مثل "المدرسة الذكية"، التي تهدف إلى توفير بيئة تعليمية مرنة وملائمة، وهذه المدارس تستهدف تطوير المهارات الرقمية والابتكارية لدى الطلاب.

التعقب على الدراسات السابقة:

أولًا: أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من حيث الأهداف: الدراسة الحالية متوافقة مع دراسة (علوش، ٢٠٢١) التي تبحث في أثر التعليم على النمو الاقتصادي في ماليزبا، حيث تتناول كلتا الدراستين العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية، ودراسة (محمد وجولتكين، ٢٠٢١) التي تناولت دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، وهو هدف مشابه للدراسة الحالية التي تستهدف تقييم تأثير التعليم على أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام.

من حيث المنهج: المنهج الذي تم استخدامه في الدراسات السابقة مثل دراسة العازمي (٢٠١٨) ودراســة ســينار (٢٠٢٣) كان منهجًا وصــفيًا، حيث يتناول تحليل واقع التعليم في ماليزيا بشكل شامل. هذا المنهج يطابق المنهج الذي قد تعتمد عليه الدراسة الحالية.

- من حيث العينة: اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (سينار، ٢٠٢٣) والتي استخدمت عينة من الطلاب.
- من حيث الأداة: لا يوجد اتفاق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث الأداة المستخدمة.

ثانيًا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

■ من حيث الأهداف: تختلف الدراسـة الحالية في هدفها للتعرف على دور التعليم العام بدولة ماليزبا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية مع بعض الدراسات، كدراسة (محمد وجولتكين، ٢٠٢١) التي

استهدفت الكشف عن تجربة ماليزيا في استخدام التعليم كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، ودراسة (قرني، ٢٠٢٢) التي هدفت إلى التعرف آليات تعليم ريادة الأعمال في مراحل التعليم العام بماليزيا، ودراسة (خليل وآخرون، ٢٠٢٢)، والتي هدفت إلى الكشف عن الخبرة الماليزية في التنمية المهنية الإلكترونية لمعلم التعليم الثانوي.

- من حيث المنهج: تختلف الدراسة الحالية في استخدامها المنهج الوصفي المسحي عن بعض الدراسات؛ كدراسة كلُّ من (العازمي، ٢٠١٨) التي استخدمت المنهج الوصفي، ودراسة (عيداروس وعبده، ٢٠١٩)، ودراسة (خليل وآخرون، ٢٠٢٢)، ودراسة (قرني، ٢٠٢٢) التي استخدمت المنهج المقارن.
- من حيث العينة: تختلف الدراسة الحالية بتطبيقها على طالبات الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة الملك سعود.
- من حيث الأداة: تختلف الدراسـة الحالية من حيث اسـتخدامها الاسـتبانة أداة لها عن بعض الدراسات السابقة التي استخدمت أدوات أخرى.

ثالثًا: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- الكشف عن الفجوة البحثية لموضوع الدراسة الحالية.
 - وسعت فهم وإدراك الباحثات لموضع البحث.
 - أسهمت في إثراء الإطار النظري لهذا البحث.
- استفادت من الدراسات السابقة في تصميم أدوات الدراسة.

رابعاً: أهم ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

- تعتبر من ندرة الدراسات التي تُطبق ميدانيًا –على حد علم الباحثة في دور التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- تميزت الدراسـة الحالية بالعمق والخصـوصـية من حيث تناولها دور التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية.

الإجراءات المنهجية:

يتناول هذا المحور عرضًا مفصلًا لمنهجية الدراسة واجراءاتها، من خلال توضيح منهج الدراسة، ووصف مجتمعها وتحديد العينة، ثم توضيح أداة الدراسة، وتفصيل ذلك كما يلي:

أولًا: منهج البحث:

نظرًا لطبيعة البحث الحالي والنتائج المطلوب الحصول عليها ولتحقيق أهدافه؛ فقد تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وهو "نوع من البحوث يتم من خلاله جمع البيانات من أفرد مجتمع ما لتحديد الوضع القائم له بالنسبة لمتغير واحد أو أكثر؛ حيث يُعد هذا المنهج من أنسب المناهج وأكثرها ملاءمة لمشكلة ومتغيرات البحث الحالي، وذلك لاتصافه بالسعة والشمول" (الشربيني وآخرون، ٢٠١٣، ص٢٦٥).

ثانيًا: مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من طالبات الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة الملك سعود في الفصل الدراسي الأول من العام ١٤٤٦ه/ ٢٠٢٤م.

ثالثًا: عينة البحث:

تكونت عينة البحث من (٣٥) طالبة من طالبات الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة الملك؛ حيث تم اختيارهن بالطريقة العشوائية البسيطة.

رابعًا: أداة البحث:

انطلاقًا من موضوع هذا البحث، والمنهج المتبع فيه، فإن الاستبانة تُعد الأداة المناسبة لتُحقق أهدافه، وللإجابة عن أسئلته، وقد قامت الباحثات ببناء الاستبانة التي تكونت في صورتها النهائية (ملحق رقم ١) من جزأين أساسيين هما:

■ الجزء الأول: يتضمن البيانات الأولية (الديموغرافية)، وهو الجزء المتعلق بالبيانات الأساسية لأفراد العينة، والمتمثلة في (البرنامج: ماجستير – دكتوراه، والتخصص: أصول تربية – تعليم كبار والتعليم المستمر).

- الجزء الثاني: يشتمل على محاور الاستبانة: وهي محورين كالآتي:
- المحور الأول: واقع التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية. يتكون هذا المحور من (١٠) بنود.
- المحور الثاني: الأساليب المناسبة للتعليم العام بدولة ماليزيا؛ لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية. يتكون هذا المحور من (١٠) بنود.

وبذلك تتكون الاستبانة في صورتها النهائية من (٢٠) بند موزعة على محورين. وقبل تطبيق الاستبانة على العينة تم التأكد من صدقها وثباتها.

النتائسج:

إجابة السؤال الأول: (ما واقع التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية؟)

للإجابة عن السؤال الأول تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، لتقدير استجابات أفراد العينة على عبارات محور واقع التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وبوضح ذلك الجدول (١):

جــدول (۱)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول واقع التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية

				قة	جسة المسواف	در٠			
5	· 3 .	التوسط الحسابي	غير موافقة	غير	7.1.1~a	موافقة	موافقة		بقا
تترتيب	اتجاه العينة	Z Z	بشدة	موافقة	محايدة	مواصده	بشدة	العبــــارات	رقمر العبارة
J.	;‡	٦	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		ارة
			(%)	(%)	(%)	(%)	(%)		
			+	٦	1.	11	٨	تعاني المدارس الحكومية في	
٩	مواققة	٣,٦		17,1	7 A,7	٣١,٤	77,9	۔ مالیزیا من معدلات تسرب درا <i>سی</i>	١
	:4		·	,,,,	, , ,	11,2	11,3	مرتفعة في بعض المناطق الفقيرة	
			•	١	٣	۲٠	11	تركز الحكومة الماليزية على	
٤	क्।ब्राप्ट	٤,١٧						تعزيز التعليم الرقمي في	۲
	!		*	7,9	۸,٦	۵۷,۱	٣١,٤	الفصول الدراسية	

				قة	جسة المسواف	در-			
5	·3.	التوسط الحسابي	غير موافقة	غير	محايدة	موافقة	موافقة		ä
الترتيب	اتجاه العينة	1 15	بشدة	موافقة	-		بشدة	العبـــارات	رقمر العبارة
_	:4	بابي	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		į
			(%)	(%)	(%)	(%)	(%)		
			١	٦	٤	14	٦	يواجه التعليم العام في ماليزيا	
٨	क्रीबंदी	٣,٦٢						ضغوطًا لتلبية التزايد الستمر في	٣
			۲,۹	17,1	11,2	۵۱,٤	17,1	أعداد الطلاب دون تطوير البنية	
	•		•		۲	77	11	التحتية بشكل متناسب	
	موافقة بشدا	٤,٢٥	•	*	'	"	"	تُخصص الحكومة الماليزية جزءًا	
٣	4	2,10	•	•	۵,٧	77,9	٣١,٤	كبيراً من الميزانية الوطنية لدعم	\$
	1.0		_	•	۲	19	١٤	قطاع التعليم العام تُشــجِّع ماليزيا التعليم المهنى	
	3,		•	•	'	17	12	كخيار بديل للطلاب النين لا	
۲	موافقة بشاة	٤,٣٤		•	۵,٧	۵٤,٣	٤٠	حجيار بدين تنظرب الدين م يرغبون في متابعة التعليم	٥
	7		·	, The state of the	5, 7	J2,1	2.	يرعبون في معابعة التعليم	
			•	١	٧	١٤	١٣	يواجـه نظـام التعليم العـام في	
ه	क्)बंदि	٤,١١				_		يو بحد مسر المسيد التعليم ماليزيا تفاوتًا في جودة التعليم	٦
	:3		•	۲,۹	۲٠	٤٠	۳۷,۱	بين المناطق المختلفة	·
				^		10	٧	يعتمد التعليم العام الماليزي على	
٦	क् बिंगू	٣,٦٨	•	٥	٨	10	٧	الناهج الحديثة، لكنه يعاني من	٧
	:4		•	12,8	77,9	٤٢,٩	۲٠	اكتظاظ الفصول الدراسية	
	3,		•	•	١	19	10	يركز النظام التعليمي في ماليزيا	
١	موافقة بشدة	٤,٤						على التعليم متعدد الثقافات، مما	٨
	17.		•	•	۲,۹	٤٥,٣	٤٢,٩	يعزز التنوع الثقافي بين الطلاب	
			١	٦	٧	11	١٠	تواجمه مدارس التعليم العام	
٧	موا <u>ف</u> قة	٣,٦٦						صعوبات في استقطاب المعلمين	٩
*	्व	', ', '	۲,۹	17,1	۲.	٣١,٤	71,7	ذوي الكفاءة العالية بسبب	"
								الرواتب المنخفضة.	
			١	٦	٨	١٢	٨	يُعاني التعليم العام من نقص في	
١٠	क्।ब्राप्ट	۳,۵۷	. .				Mr. 4	التخصصات العلمية الدقيقة في	1.
	:3		۲,۹	17,1	77,9	7 2, 7	77,9	بعض المدارس الثانوية، مما يؤثر	
								على خيارات الطلاب.	
قة	مواف	٣,٩٤						ط العام	المتوسد

يتبين من الجدول (١) السابق أن العبارة (٨) "يركز النظام التعليمي في ماليزيا على التعليم متعدد الثقافات، مما يعزز التنوع الثقافي بين الطلاب" حصلت على أعلى متوسط حسابي (٤,٤) وترتيب الأول، مما يشير إلى أن العينة متفقة بشدة مع هذا التوجه، إذ يُعتبر تعزيز التنوع الثقافي قيمة مهمة في التعليم الماليزي. والعبارة (٥) "تشجع ماليزيا التعليم المهني كخيار بديل" جاءت في الترتيب الثاني بمتوسـط (٤,٣٤)، مما يظهر توافقًا كبيرًا على أهمية التعليم المهني كخيار بديل للطلاب الذين لا يرغبون في التعليم الأكاديمي التقليدي. والعبارة (٤) "تخصــص الحكومة الماليزية جزءًا كبيرًا من الميزانية الوطنية لدعم قطاع التعليم العام" حصلت على متوسط (٤,٢٥) وترتيب الثالث، وهذا يشــير إلى اعتراف العينة بوجود دعم مالي كبير لقطاع التعليم. والعبارة (٢) "تركز الحكومة الماليزية على تعزيز التعليم الرقمي" جاءت بمتوسط (٤,١٧) وترتيب الرابع، مما يعكس التوجه نحو الرقمنة في التعليم. والعبارة (٦) "يواجه نظام التعليم العام تفاويًّا في جودة التعليم بين المناطق المختلفة" حصلت على متوسط (٤,١١) وترتيب الخامس، ما يعكس وجود تفاوت ملحوظ في الجودة التعليمية. والعبارة (٧) "يعتمد التعليم العام على المناهج الحديثة لكنه يعانى من اكتظاظ الفصول" حصات على متوسط (٣,٦٨) وترتيب السادس، مما يشير إلى موافقة العينة على أن المناهج الحديثة تطبق ولكن هناك تحديات تتعلق بالاكتظاظ. والعبارة (٩) "مدارس التعليم العام صعوبات في استقطاب المعلمين ذوي الكفاءة العالية بسبب الرواتب" بمتوسط (٣,٦٦) وترتيب السابع، مما يعكس وجود تحديات في توظيف المعلمين المؤهلين. والعبارة (٣) "يواجه التعليم ضعوطًا لتلبية التزايد في أعداد الطلاب دون تطوير كافٍ للبنية التحتية" بمتوســط (٣,٦٢) وترتيب الثامن، مما يعكس التحديات المرتبطة بالنمو السكاني وعدم كفاية البنية التحتية. والعبارة (١) "تعانى المدارس من معدلات تســرب دراسي مرتفعة في المناطق الفقيرة" بمتوسط (٣,٦) وترتيب التاسع، مما يشير إلى وجود مشكلة التسرب الدراسي في المناطق ذات الظروف الاقتصادية الصعبة. والعبارة (١٠) "يُعاني التعليم من نقص في التخصصات العلمية الدقيقة في بعض المدارس الثانوية" بمتوسط (٣,٥٧) وترتيب العاشر، مما يظهر ضعفًا في التخصصات العلمية.

أما الاتجاه العام للعينة، فالمتوسط العام للدرجات (٣,٩٤) يشير إلى أن هناك توافقًا عامًا في الآراء، حيث أن أغلب العبارات حصلت على درجة "موافقة"، مما يعكس رضا معتدل حول التوجهات العامة للنظام التعليمي الماليزي، مع وجود بعض النقاط السلبية.

إجابة الســؤال الثاني: (ما الأسـاليب المناسـبة للتعليم العام بدولة ماليزيا؛ لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية؟)

للإجابة عن السؤال الثاني تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، لتقدير استجابات أفراد العينة على عبارات محور الأساليب المناسبة للتعليم العام بدولة ماليزيا؛ لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ويوضح ذلك الجدول (٢):

جـــدول (۲) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول الأساليب المناسبة للتعليم العام بدولة ماليزيا؛ لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية

.	-	*					**	***************************************	-
		ā	r	_ة	مية الموافق	درج	1		
j	أتجاه العيذ	التوسط الحسابي الرجح	غير موافقة بشدة	غير موافقة	محايدة	موافقة	موافقة بشدة	**.	رقمر العبارة
₹.	j j	ું. સ્	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	العبـــــارات	بارة
		Š	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)		
	موافقة		•	٠	۲	17	19	توجيه التعليم العام نحو المهارات	
۲	بشدة	٤,٤٦	•	•	۵,٧	٤٨,٦	٥٤,٣	التقنية لتلبية احتياجات سوق العمل	١
			•	٠	۲	١٦	17	تعزيز التعليم المهنى لتهيئة الكوادر	
٤	موافقة بشدة	٤,٤٣	•	•	۵,٧	٤٥,٧	٤٨,٦	البشــريـة الضــروريـة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية	۲
			•	١	۲	19	١٣	تطوير برامج تعليميـة في الـذكـاء	
٧	موافقة بشدة	٤,٢٦	•	۲,۹	۵,٧	۵٤,٣	۳۷,۱	الاصطناعي لدعم أهداف التنمية الاقتصادية	٣
_	موافقة	٤,٢٩	•	١	٤	١٤	١٦	تطوير التعليم العام في المناطق الريفية	
٦	بشدة	2,19	•	۲,۹	۱۱,٤	٤٠	٤٥,٧	لضمان تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب	٤
٧	موافقة	٤,٢٦	•	•	٣	۲٠	١٢	توفير برامج تعليمية تكنولوجية	٥
Y	بشدة	2,11	•	•	۸,٦	۵٧,١	45,4	متقدمة تدعم الصناعات الناشئة	٥
٥	موافقة	٤,٣٧	•	•	۲	1.4	10	دعم التعلم مدى الحياة لتطوير	٦
٥	بشدة	2,11	•	•	۵,٧	٤,١٥	٤٢,٩	مهارات القوى العاملة المستمرة	``
٦	موافقة	٤,٢٩	•	•	۲	71	١٢	تطبيق أساليب تعليم مبتكرة مثل	*
`	بشدة	2,11	•	•	۵,٧	٦٠	75,7	التعلم القائم على المشاريع	٧
۳	موافقة	٤.٤٥	•	٠	۲	10	۱۸	تطوير برامج تعليمية تركز على	٨
,	بشدة	2,30	•	•	۵,٧	٤٢,٩	۵۱,٤	أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة	^
,	موافقة	٤,٤٩	•	٠	١	١٦	١٨	اعتماد التعليم متعدد التخصيصات	٩
,	بشدة	-,	•	•	۲,۹	٤٥,٧	۵۱٫٤	لتطوير مهارات شاملة لدى الطلاب	,
			•	١	۲	١٢	۲٠	إقامة شراكات تعليمية لتقديم برامج	
*	موافقة	٤,٤٦						تدريبية متخصصة تتناسب مع	١٠
.	بشدة	,	•	۲,۹	۵,٧	٣٤,٣	۵۷,۱	احتياجات سوق العمل، ما يعزز أهداف	, .
								التنمية الاقتصادية	
: بشدة	موافقة	٤,٣٧						لا العام	المتوسط

بناءً على البيانات المقدمة، يظهر أن العينة تتفق بشدة على ضرورة تلبية التعليم العام لاحتياجات سوق العمل ودعم أهداف التنمية الاقتصادية. وفيما يلي تحليل للنتائج حسب ترتيب العبارات: العبارة (٩) "اعتماد التعليم متعدد التخصيصيات لتطوير مهارات شاملة لدى الطلاب" حصلت على أعلى متوسط حسابي (٤,٤٩)، مما يعكس اتفاقًا قويًا من العينة على أهمية التعليم متعدد التخصيصات لإعداد الطلاب لمتطلبات سوق العمل المتنوعة. والعبارتان (١) و (١٠) "توجيه التعليم العام نحو المهارات التقنية" و"إقامة شـــراكات تعليمية لتقديم برامج تدرببية متخصـصــة" حصـلتا على متوسـط (٤,٤٦)، مما يدل على موافقة شـديدة من العينة على أهمية توجيه التعليم نحو المهارات التقنية والشراكات التعليمية لتعزيز التأهيل الوظيفي. والعبارة (٨) "تطوير برامج تعليمية تركز على أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة" بمتوسط (٤,٤٥)، تشير إلى دعم العينة لتوجيه التعليم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والعبارة (٢) "تعزيز التعليم المهني لتهيئة الكوادر البشــربة" حصــلت على متوســط (٤٫٤٣)، مما يظهر توافقًا على أهمية التعليم المهنى في دعم التنمية الاقتصادية. والعبارة (٦) "دعم التعلم مدى الحياة لتطوير مهارات القوى العاملة المستمرة" بمتوسط (٤,٣٧)، تعكس ضرورة التعلم المستمر لتلبية احتياجات القوى العاملة. والعبارتان (٤) و (٧) "تطوير التعليم في المناطق الريفية" و "تطبيق أساليب تعليم مبتكرة مثل التعلم القائم على المشاريع" حصلتا على متوسط (٤,٢٩)، مما يعكس توافقًا قوبًا على تطوير التعليم لضمان تكافؤ الفرص واعتماد أساليب تعليم مبتكرة. والعبارتان (٣) و (٥) "تطوير برامج تعليمية في الذكاء الاصطناعي" و"توفير برامج تعليمية تكنولوجية" حصلتا على متوسط (٤,٢٦)، مما يشير إلى موافقة على دعم التعليم في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

أما الاتجاه العام للعين، فيتبين أن المتوسط العام للدرجات (٤,٣٧) يشير إلى موافقة شديدة، مما يعكس التوافق الكبير على الأساليب المناسبة للتعليم العام بدولة ماليزيا؛ لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

إجابة السؤال الثالث: (هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة، تُعزى لمتغيري (البرنامج، التخصص) حول نظام التعليم بدولة ماليزبا لأهداف التنمية الاقتصادية؟)

١- الفروق باختلاف متغير البرنامج:

لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة طبقًا إلى اختلاف متغير البرنامج، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way Anova)، وقد جاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٣):

جـــدول (٣) معامل (One way Anova) لإيجاد فروق في آراء العينة وفقًا لمتغير (البرنامج)

مستوى الدلالة	قيمة الدلالة	قيمة "ف"	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير
* **			٠,٩٦٥	۲	1,870	بين المجموعات	
دائسة	٠,٠٣٣	٣,٣٦١	٠,٢٨٧	727	97,717	داخل المجموعات	البرنامج
احصائیا				٣٤٨	99,288	المجموع	

يتضح من خلال استعراض النتائج الموضحة في الجدول (٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) فأقل في استجابات عينة الدراسة حول (دور التعليم العام بماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية) باختلاف متغير البرنامج.

ولتحديد صالح الفروق بين فئات البرنامج تم استخدام اختبار شيفيه، والذي جاءت نتائجه كالتالى:

جــــدول (٤) يوضح نتائج اختبار شيفيه للتحقق من اتجاه الفروق بين فئات البرنامج

دكتوراه	ماجستير	المتوسط الحسابي	البرنامج	دور التعليم العام بماليزيا
	_	٤,٥٢	ماجستير	في تحقيق أهداف التنمية
_	*	٤,٣١	دكتوراه	الاقتصادية

^{*} دالة عند مستوى ٥٠,٠ فأقل

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل بين استجابات عينة الدراسة حول (دور التعليم العام بماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية) تُعزى لمتغير البرنامج، ولصالح عينة الدراسة من برنامج الدكتوراه. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن الطالبات اللائي يدرسن في برامج الدكتوراه غالباً ما يكون

لديهم فهم أعمق وشامل لدور التعليم في التنمية الاقتصادية، مما يجعلهم أكثر وعيًا بتأثير برامج التعليم العام على الأهداف الاقتصادية.

٢- الفروق باختلاف متغير التخصص:

للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة طبقًا إلى اختلاف متغير التخصص حول دور التعليم العام بماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way Anova)، وقد جاءت النتائج كما يلى:

جـــدول (٥) يوضح معامل (One way Anova) لإيجاد فروق في آراء العينة وفقًا لمتغير (التخصص)

مستوى الدلالة	قيمة الدلالة	قيمة "ف"	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير
7			١،٢٨٤	۲	7,077	بين المجموعات	
دائــة	٠.٠١١	٤٠٣٠٠	٠.٢٨٥	788	97,970	داخل المجموعات	التخصص
احصائیا				757	99.027	المجموع	

يتضح من خلال استعراض النتائج الموضحة في الجدول (٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) فأقل في استجابات عينة الدراسة حول (دور التعليم العام بماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية) باختلاف متغير التخصص، وقد يُعزى ذلك إلى اختلاف الرؤية والاهتمامات بين التخصصات المختلفة، حيث قد يكون لبعض التخصصات ارتباط مباشر بأهداف التنمية الاقتصادية، مما يجعلهم أكثر وعياً بأثر التعليم العام على هذه الأهداف، بعكس التخصصات الأخرى.

ولتحديد صالح الفروق بين فئات التخصص تم استخدام اختبار شيفيه، والذي جاءت نتائجه كالتالى:

جــــدول (٦) يوضح نتائج اختبار شيفيه للتحقق من اتجاه الفروق بين فئات التخصص

تعليم كبار والتعليم المستمر	أصول تربية	المتوسط الحسابي	التخصيص	دور التعليم العام
*	_	٤,٤١	أصول تربية	بماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية
_		٤,٣٢	تعليم كبار والتعليم المستمر	

^{*} دالة عند مستوى ٥٠,٠ فأقل

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل بين استجابات عينة الدراسة حول (دور التعليم العام بماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية) تُعزى لمتغير التخصص، ولصالح عينة الدراسة من تخصص أصول تربية. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن تخصص أصول التربية يركز بشكل أكبر على فهم العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية. فطلاب هذا التخصص يتمتعون بإلمام وإدراك أوسع بالمفاهيم التربوية وأهداف التعليم ودوره في بناء رأس المال البشري ودعم أهداف التنمية الاقتصادية؛ مقارنة بتخصص تعليم الكبار والتعليم المستمر.

الخاتمـــة

وبناء على العرض السابق في هذه الدراسة يتضح أن دور التعليم العام في دولة ماليزيا يعد حجر الزاوية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وهو ما تبيّن من خلال آراء وتجارب طالبات الدراسات العليا في كلية التربية، ولقد أظهرت النتائج أن التعليم العام لا يقتصر على تزوبد الطلاب بالمعرفة الأكاديمية فحسب، بل يمتد ليكون أداة استراتيجية لتلبية احتياجات السوق المتغيرة وتعزيز القدرات الاقتصادية للبلاد.

وتتمثل إحدى النقاط الأساسية التي تم التوصل إليها في أهمية تحديث المناهج الدراسية بحيث تتماشي مع المهارات المطلوبة في سوق العمل، كما إن التركيز على المهارات التقنية والمهنية يعد خطوة ضرورية لتأهيل الطلاب لمواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق طموحاتهم المهنية. كما أن تعزيز التعليم المهنى كخيار رئيسي للطلاب، بدلاً من الاعتماد على التعليم الأكاديمي التقليدي، يسهم بشكل كبير في تلبية احتياجات القوى العاملة المتخصصة.

وكذلك فإن آراء الطالبات أهمية اعتماد أساليب تعليمية مبتكرة، مثل التعلم القائم على المشاريع، التي تعزز من التفكير النقدي والإبداع لدى الطلاب. هذه الأساليب لا توفر فقط تجربة تعليمية مثمرة، بل تسهم أيضًا في تنمية المهارات الضروربة لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، مما يزيد من قدرة الطلاب على الابتكار والمساهمة في الاقتصاد. كما تبرز أهمية تحسين البنية التحتية للتعليم الرقمي في ماليزيا، حيث أن الاستثمار في التكنولوجيا يوفر فرصًا أكبر للطلاب، خاصة في المناطق النائية. إن تعزيز الوصول إلى التعليم الرقمي يساهم في تحقيق تكافؤ الفرص، مما يعد عنصرًا أساسيًا في بناء مجتمع تعليمي شامل.

وبذلك فإن التعليم العام في ماليزيا يمثل أكثر من مجرد وسيلة لنقل المعرفة؛ إنه يمثل استراتيجية شاملة تهدف إلى بناء مجتمع متعلم ومؤهل، قادر على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذا، يتطلب الأمر استمرار الدعم والتطوير في هذا القطاع الحيوي، من خلال السياسات التعليمية الفعالة والاستثمار في البنية التحتية، لضمان أن يكون التعليم أداة فاعلة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ومن هنا فإن التعليم العام في ماليزيا يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تركيزه على إعداد كوادر بشرية مؤهلة تتماشى مع احتياجات سوق العمل، وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية تطوير البرامج التعليمية بحيث تواكب التطورات الاقتصادية وتغذي المهارات التقنية والمهنية المطلوبة. كما يلعب التعليم دورًا محوريًا في تقليص الفجوات الاجتماعية بين المناطق المختلفة عبر تعزيز تكافؤ الفرص التعليمية. إن التجربة الماليزية تؤكد أن التعليم، عندما يتم توجيهه بشكل استراتيجي وفعّال، يمكن أن يكون محفزًا للتنمية، مما يجعل الاستثمار فيه ضرورة لضمان مستقبل اقتصادي متطور.

التوصيات والمقترحات:

أولًا: التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحثات توصى بالآتى:

- نظرًا لوجود معدلات تسرب دراسي مرتفعة في بعض المناطق الفقيرة، يُوصى بتطوير برامج الدعم الحكومي التي تركز على تحسين جودة التعليم وتوفير الموارد اللازمة لهذه المدارس.
- تطوير برامج تعليمية مهنية متخصصة تستجيب لاحتياجات سوق العمل، مما يسهم في تأهيل الكوادر البشرية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- الاستفادة من التجربة الماليزية في تحقيق تحسينات كبيرة في نظام التعليم العام، مما يساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ثانيًا: المقترحات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها تقترح الباحثة:

- إجراء دراســة حول تأثير التعليم المهني على تحسـين فرص العمل في سـوق العمل الماليزي؛ لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي.
 - إجراء دراسة عن الفجوات في التعليم العام بين المناطق الحضرية والريفية في دولة ماليزيا.
- إجراء دراســة حول اســتراتيجيات دعم التعليم الجامعي المســتدام في ماليزيا لأهداف التنمية الاقتصادية.

المراجسع

المراجع العربية:

- خليل، نبيل، دياب، عبد الباسط، وراشد، أمل. (٢٠٢٢). التنمية المهنية الإلكترونية لمعلم التعليم الثانوي في ماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوبة لكلية التربية جامعة سوهاج، (١٠)، ١١٣٦- ١١٣٦.
- شحاتة، حسن، والنجار، زينب. (٢٠٠٣). معجم المصطلحات التربوية والنفسية. الدار المصرية اللبنانية.
- الشربيني، زكريا أحمد، صادق، يسرية أنور، القرني، محمد سالم، ومطحنة، السيد خالد. (٢٠١٣). مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية. مكتبة الشقري.
- العازمي، فاطمة. (٢٠١٨). واقع التعليم متعدد الثقافات في النظام التعليمي الماليزي [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الكويت.
- عجمية، محمد، ناصف، إيمان، ونجا، علي. (٢٠٠٧). التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات، الاستراتيجيات، والتمويل. الدار الجامعية للنشر.
- عزازن، حفيظة. (٢٠١٧). التنمية الاقتصادية في ماليزيا: ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، (٥)، ١٤٥ ١٧٧.
- علوش، حنان عبد الباقي حسن. (٢٠٢١). قياس أثر التعليم علي النمو الاقتصادي في ماليزيا. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، (١١)، ٥١٧- ٥٣٧.
- علي، إيهاب، ويعقوب، عادل. (٢٠٢٢). دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (٢)، ٩٦٣- ٦١٤.
- عيداروس، أحمد، وعبده، فيولا. (٢٠١٩). الخبرة الماليزية في تطوير وحدات التدريب بمدارس التعليم العام وإمكان الإفادة منها في مصر. مجلة كلية التربية، ٣٠ (١١٧)، ٢٥٥ ٣٠٩.
- قرني، حمادة عبد المنعم، قرني، أسامة محمود، ومحمد، عزام عبد النبي أحمد. (٢٠٢٢). آليات تعليم ريادة الأعمال في مراحل التعليم العام بماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر. مجلة كلية التربية، 19 (١١٣)، ٢٠١- ٢٤١.
- محمد، حسام، وجولتكين، دوغان. (٢٠٢١). التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: المجال التعليمي أنموذجًا. مجلة الدراسات الإسلامية والإنسانية، ١ (٢)، ١٨٤ ٢٠٢.

المراجع الأجنبية:

- Ciner, M. (2023). Education Challenges in Malaysia: Low Quality of Education in a Rising Economy.
- Ministry of Education Malaysia. (2022). *National Education Policy*. Retrieved from official website.
- OECD. (2022). *Education at a Glance 2022: OECD Indicators*. OECD Publishing. Retrieved from OECD website.
- World Bank group. (2018). *Improving Education Sector Performance in Malaysia*. Improving education sector performance in Malaysia.
- World Bank. (2020). Malaysia Economic Monitor: Education and Workforce.

المحق

(الاستبانــة)

سم الله الرحمن الرحيم

عزيزتي طالبة الدراسات العليا في جامعة الملك سعود..... وفقك الله الدراسات العليا في جامعة الله وبركاته،

تقوم الباحثات بإجراء دراســة بعنوان "دور التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية"، وتهدف إلى الآتى:

- التعرف على واقع التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية.
- الكشف عن الأساليب المناسبة للتعليم العام بدولة ماليزيا؛ لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية.

ونظراً لأنك إحدى طالبات الدراسات العليا؛ فرأيك مهم لتحقيق أهداف هذه الدراسة؛ لذا أرجو التكرم بقراءة كل عبارة من العبارات، واختيار الإجابة التي تعبر عن وجهة نظرك، علما بأن هذه المعلومات ستعامل بسربة تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الياحثات

نسيم بنت عبود العميري خديجة بنت عبد الله القباني أماني بنت فهد العازمي حياة بنت صالح المديهيم

إرشادات للإجابة على رأداة الدراسة) الاستبانة

- أجيبي على بياناتك الأولية (البرنامج التخصص).
 - ضرورة الإجابة عن جميع عبارات الاستبانة.
- لكل عبارة خمسة بدائل وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي (موافقة بشدة موافقة محايدة -غير موافقة عير موافقة بشدة).
- لا يوجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة، فالإجابة تكون صحيحة عندما تعبر عن رأيكِ.
- اختاري إجابة واحدة فقط أمام كل عبارة تُعبر عن وجهة نظركِ، كطالبة في الدراسات العليا.

	:	(الديموغرافية)	الأولية	الأول: البيانات	الجزء
دكتوراه		ماجستير		البرناميج:	
تعليم كبار والتعليم المستمر		أصول تربية		التخصص:	

الجزء الثاني: محاور أداة الدراسة (الاستبانة):

المحور الأول: واقع التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية.

غير موافقة بشدة	غير موافقة	محايدة	موافقة	موافقة بشدة	البن <u>و</u> د	А
					تعاني المدارس الحكومية في ماليزيا من معدلات تســرب دراسي مرتفعة في بعض المناطق الفقيرة	1
					تركز الحكومة الباليزية على تعزيز التعليم الرقمي في الفصول الدراسية	۲
					يواجه التعليم العام في ماليزيا ضـفوطًا لتلبية التزايد المسـتمر في أعداد الطلاب دون تطوير البنية التحتية بشكل متناسب	٣
					تُخصَـص الحكومة الماليزية جزءًا كبيرًا من اليزانية الوطنية لدعم قطاع التعليم العام	٤
					تَشْـجُع ماليزيا التعليم المهني كخيار بديل للطلاب الذين لا يرغبون في متابعة التعليم الأكاديمي التقليدي	٥
					يواجه نظام التعليم العام في ماليزياً تفاوتاً في جودة التعليم بين المناطق المختلفة	٦
					يعتمد التعليم العام الماليزي على المناهج الحديثة، لكنه يعاني من اكتظاظ الفصول الدراسية	*
					يركز النظام التعليمي في ماليزيا على التعليم متعدد الثقافات، مما يعزز التنوع الثقافي بين الطلاب	*
					تواجه مدارس التعليم العام صعوبات في استقطاب المعلمين ذوي الكفاءة العالية بسبب الرواتب المنخفضة	٩
					يُعانِّي التعليم العام منَ نقص في التخصصات العلمية الدقيقة في بعض المدارس الثانوية، مما يؤثر على خيارات الطلاب	1.

المحور الثاني: الأساليب المناسبة للتعليم العام بدولة ماليزيا؛ لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في كلية التربية.

غير موافقة بشدة	غير موافقة	محايدة	موافقة	موافقة بشدة	البن ود	هر
					توجيه التعليم العام نحو المهارات التقنية لتلبية احتياجات سوق العمل	١
					تعزيز التعليم المهني لتهيئة الكوادر البشرية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية	۲
					تطوير برامج تعليمية في الذكاء الاصطناعي لدعم أهداف التنمية الاقتصادية	۲
					تطوير التعليم العام في المناطق الريفية لضــمان تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب	ŧ
					توفير برامج تعليمية تكنولوجية متقدمة تدعم الصناعات الناشئة	٥
					دعم التعلم مـدى الحيـاة لتطوير مهـارات القوى العاملة المستمرة	*
					تطبيق أساليب تعليم مبتكرة مثل التعلم القائم على المشاريع	>
					تطوير برامج تعليميـة تركز على أهـداف التنميـة الاقتصادية المستدامة	<
					اعتماد التعليم متعدد التخصـصـات لتطوير مهارات شاملة لدى الطلاب	٠
					إقامة شراكات تعليمية لتقديم برامج تدريبية متخصصة تتناسب مع احتياجات سوق العمل، ما يعزز أهداف التنمية الاقتصادية	١٠